2025
الميزانية العامة للدولة

الميـزانيـــة العامـــة للدولة للسنة المالية 2025م

المحتويات

- أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية
- النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م
- الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م
- المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة
- مشاريع ومبادرات تطوير إدارة المالية العامة للدولة

أبـرز المؤشـرات المالية والاقتصادية والنقدية

01

أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية

التطورات الاقتصادية العالمية:

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2024م استقرارًا في معدلات النمو للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات، إلا أنه لا يزال عند مستويات ضعيفة مقارنة بسنوات ما قبل جائحة كورونا (كوفيد-19)، بسبب:

- استمرار تشديد السياسات النقدية
- ارتفاع مستوى الدين العالمي وتكاليفه
- استمرار المخاطر الجيوسياسية
- تأثر سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج والتصدير

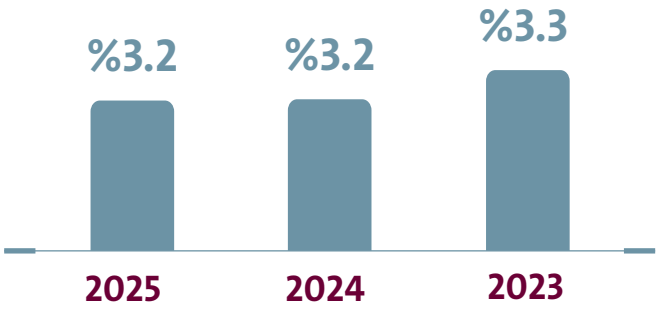

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024م)

توقعات النمو الاقتصادي العالمي حسب المنطقة

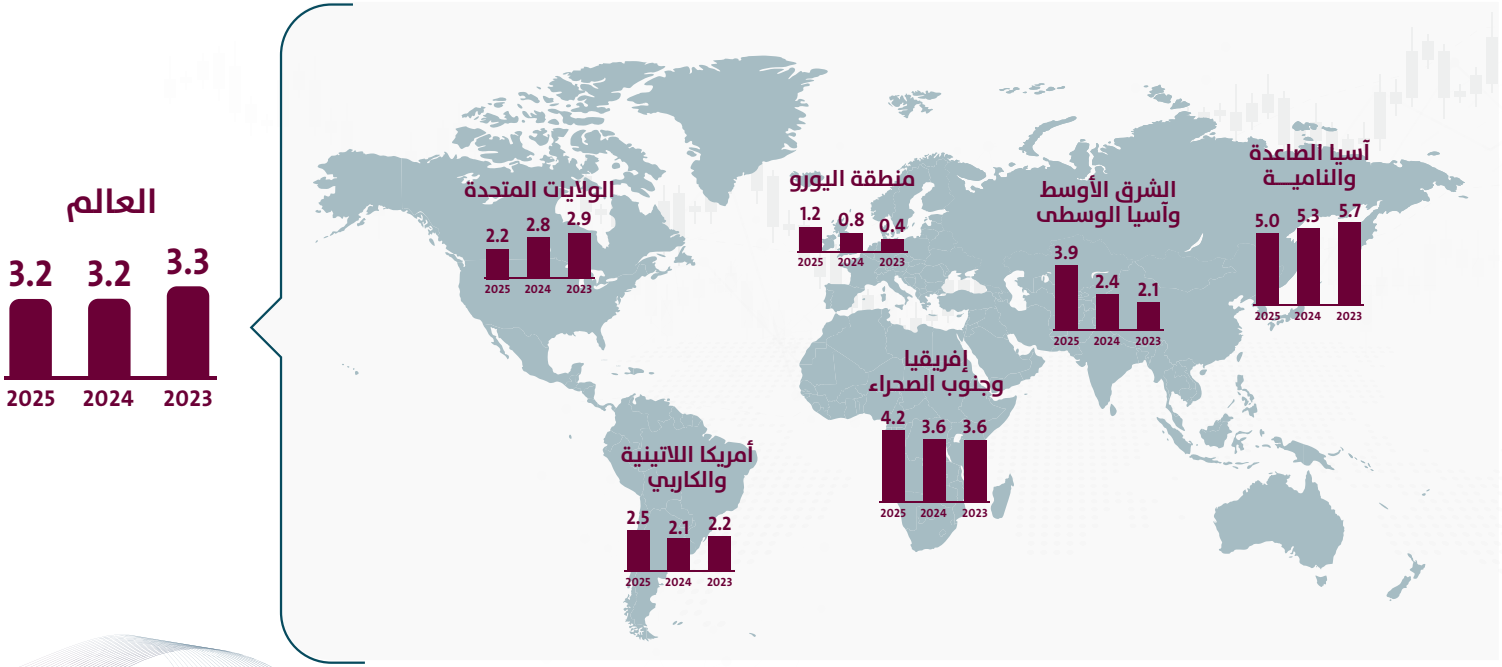

المصدر:صندوق النقد الدولي 2024م

توقعات أسعار النفط العالمية

يتراوح متوسط أسعار النفط العالمي حسب توقعات المؤسسات الدولية خلال عام 2025م بين 70-80 دولارًا أمريكيًا للبرميل، من بينها:

وكالة الطاقة الدولية	صندوق النقد الدولي	رويترز	بلومبيرغ
85 دولار للبرميل	76.38 دولار للبرميل	70 دولار للبرميل	80 دولار للبرميل

المؤشرات الاقتصادية المحلية

(مليون ريال عُماني)

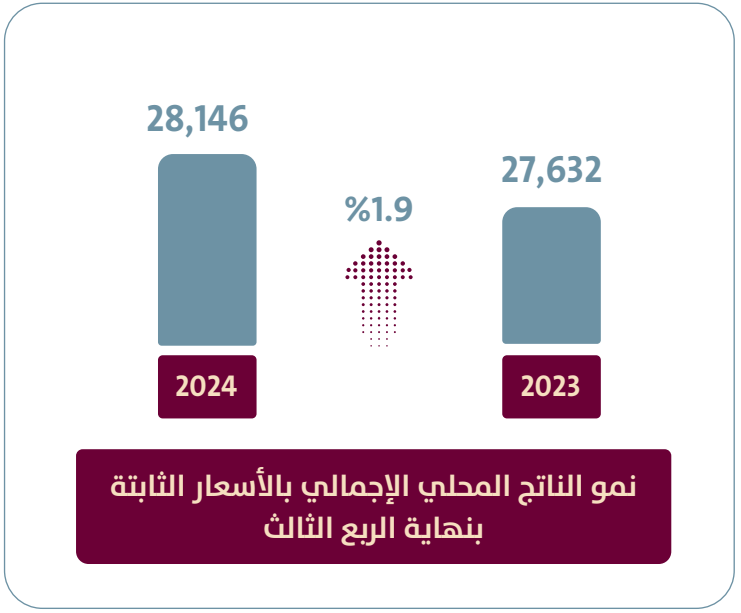

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية

المؤشرات الاقتصادية المحلية (القيمة المضافة للأنشطة النفطية وغير النفطية بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث)

(مليون ريال عُماني)

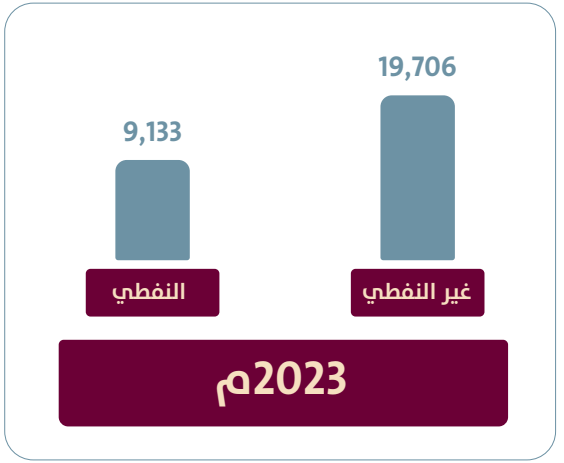

(مليون ريال عُماني)

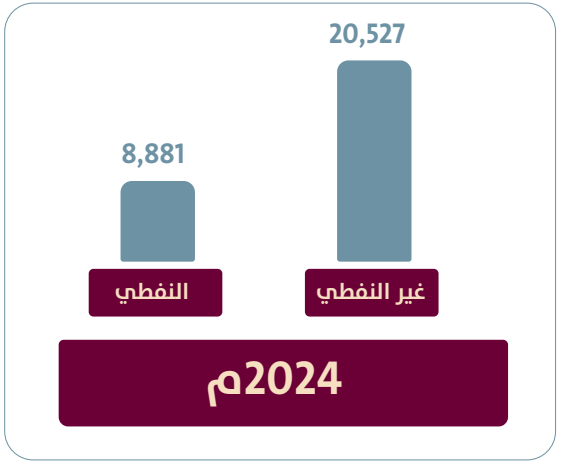

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

المؤشرات الاقتصادية المحلية

توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية عام 2024م إلى نحو (38,390) مليون ريال عُماني، وفي عام 2025م إلى نحو (39,426) مليون ريال عُماني.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي

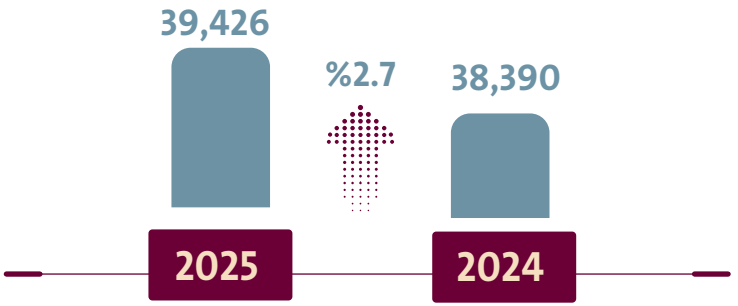

المصدر: الفريق الاقتصادي المشترك

أبرز المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية

المؤشرات الاقتصادية المحلية

حقق الاقتصاد المحلي نموًا إيجابيًا على مدار السنوات الأربع الماضية من خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 – 2025م)، بفضل:

1. جهود التنويع الاقتصادي
2. تعزيز الإيرادات غير النفطية
3. توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

التصنيف الائتماني للسلطنة عُمان

استقرار وتحسن النظرة المستقبلية للتصنيف الائتماني لسلطنة عُمان في عام 2024م

وكالة فيتش	وكالة ستاندرد آند بورز	وكالة موديز
BB+	BBB-	Ba1
مع نظرة مستقبلية إيجابية	مع نظرة مستقبلية مستقرة	مع نظرة مستقبلية إيجابية
ديسمبر 2024م	سبتمبر 2024م	أغسطس 2024م

إن تحسّن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان بوتيرة متسارعة وعودة الجدارة الاستثمارية بعد 7 سنوات من الخفض؛ يعكس جهود الحكومة في تحسين الأداء المالي، وتقوية المركز المالي واستدامة مؤشراته، وتعزيز الشفافية، وتنفيذ الإصلاحات اللازمة في البيئة الاستثمارية والاقتصادية.

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

02

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

مليون ريال عُماني

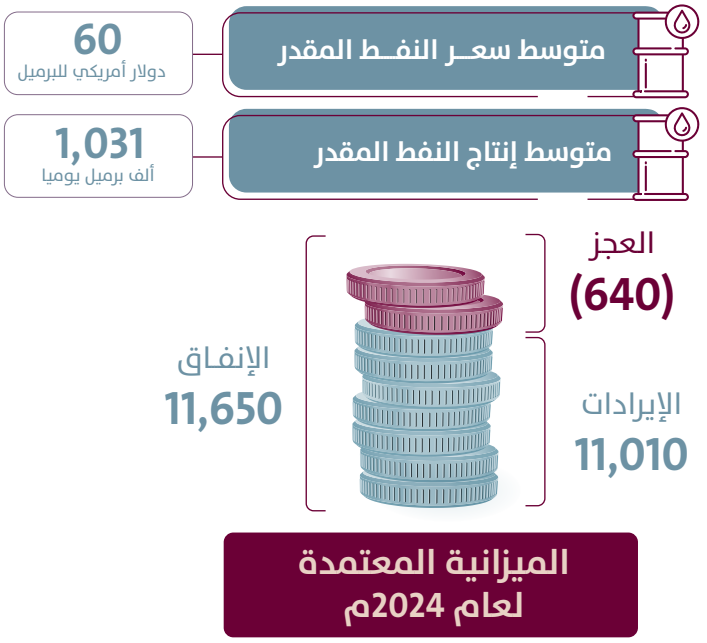

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

مليون ريال عُماني

الميزانية المعتمدة لعام 2024م

- متوسط سعر النفط المقدر: 60 دولار أمريكي للبرميل
- متوسط إنتاج النفط المقدر: 1,031 ألف برميل يوميا

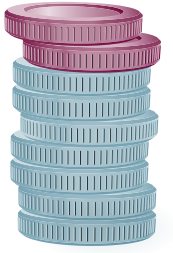

الإنفاق 11,650

العجز (640)

الإيرادات 11,010

نسبة التغير

- الإيرادات 15.1%
- الإنفاق 4.1%

النتائج الأولية لعام 2024م

- متوسط سعر النفط: 82 دولار أمريكي للبرميل
- متوسط إنتاج النفط: 1,001 ألف برميل يوميا

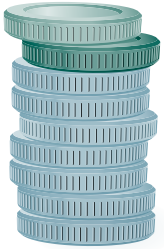

الإيرادات 12,674

الفائض 540

الإنفاق 12,134

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

تم توجيه الإيرادات المالية الإضافية نحو الآتي:

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تحفيز النمو الاقتصادي

إدارة الالتزامات المالية، وخفض الدين العام

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2024م)

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

تم توجيه نحو (468) مليون ريال عُماني من إجمالي الإيرادات المالية الإضافية في تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي، على النحو التالي:

176 مليون ريال عُماني

تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية

125 مليون ريال عُماني

تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات

50 مليون ريال عُماني

تعزيز مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية للمنتفعين من أسر الضمان الاجتماعي والأسر المعسرة والدخل المحدود

111 مليون ريال عُماني

تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتلبية احتياجات توسع الخدمات

6 مليون ريال عُماني

إعفاء عدد (532) قرضًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إدارة الالتزامات المالية وخفض الدين العام

مليار ريال عُماني

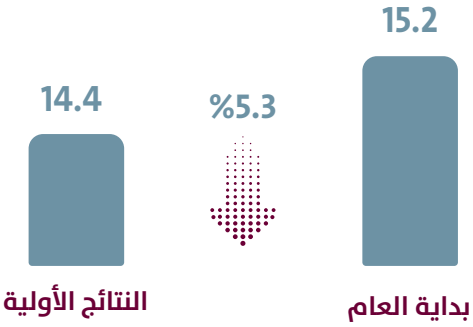

انخفاض حجم الدين العام في عام 2024م

مليون ريال عُماني

انخفاض خدمة الدين العام في عام 2024م

تطور الدين العام (المحلي والخارجي)

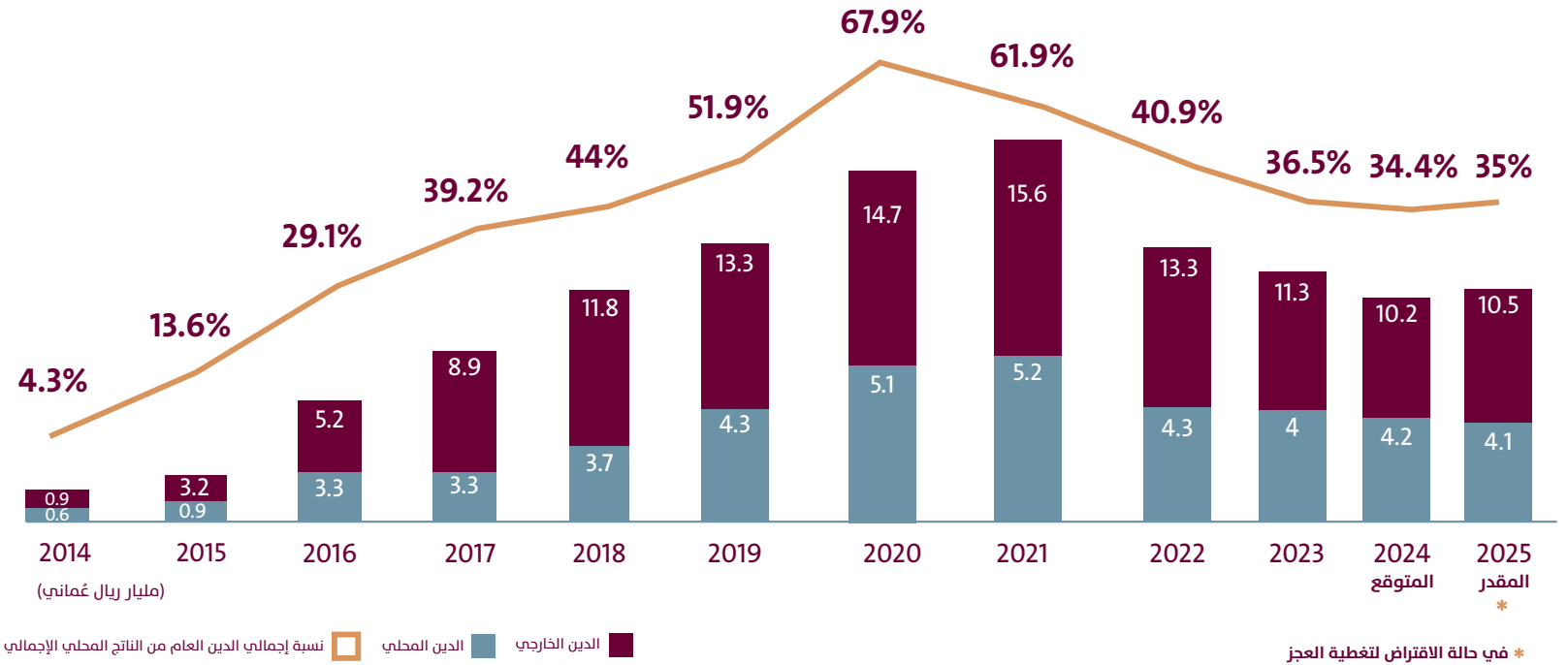

* في حالة الاقتراض لتغطية العجز

تطور التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى أول درجات مؤشر الجدارة الاستثماري

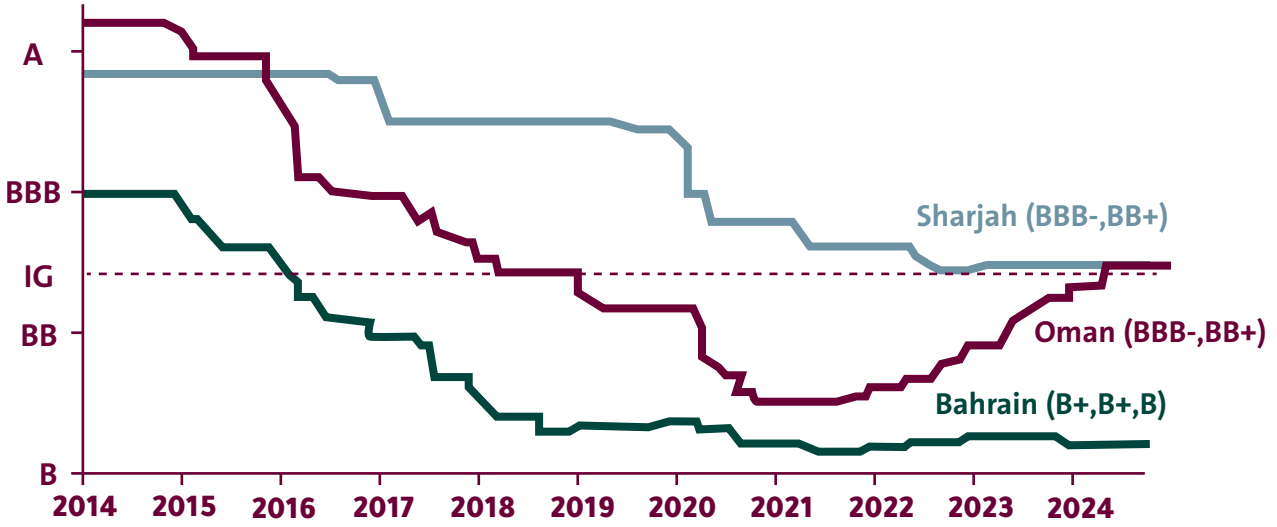

يتوقع استمرار تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان خلال الفترة القادمة وذلك بالتزامن مع المؤشرات المالية والاقتصادية؛ من خلال تنفيذ الإجراءات والسياسات الهادفة إلى ضبط الأوضاع المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية.

Source: S&P, Fitch & Moody's (scale converted), Khalij Economics analysis Outlooks ±0,25 notch, rating watches ±0,5 notch; IG = Investment Grade (BBB-)

الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2025م

03

الأهداف المالية والاقتصادية لميزانية عام 2025م

أهم الأهداف الاجتماعية:

1. المحافظة على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة كالصحة والتعليم وغيرها من الخدمات.
2. استمرار مستوى الدعم الحكومي للكهرباء والمياه والوقود والسلع الغذائية وغيرها من الدعومات.
3. دعم الحركة العمرانية وإتاحة الفرصة لعدد أكبر من المواطنين لامتلاك مساكن.
4. استمرار الخطة الحكومية في تمكين البرنامج الوطني للتشغيل لاستيعاب الباحثين عن عمل في القطاعين العام والخاص.
5. توفير التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية العادلة لمختلف فئات المجتمع.

الأهداف المالية والاقتصادية لميزانية عام 2025م

1. **مواصلة تنفيذ خطط ومراحل الاستدامة المالية.**
2. **العمل على تحسين مسارات النمو الاقتصادي عند (3٪) بالأسعار الثابتة من خلال الآتي :**
   - **تخصيص** نحو (4.4) مليار ريال عماني للإنفاق الاستثماري من قبل الحكومة سواءً من الميزانية العامة أو الشركات الحكومية.
   - **المحافظة** على مستويات التضخم في الحدود الآمنة.
   - **استمرار** العمل على تطوير القطاع المالي.
   - **تحسين** بيئة الأعمال وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتسريع إنجاز عدد من المشروعات الاستثمارية.
   - **استمرار** بنك التنمية في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة.
   - **تعزيز** دور صندوق عمان المستقبل في تمكين الاستثمار وتحفيز النشاط والتنويع الاقتصادي.
3. **دعم المحافظات لتنفيذ برامج التنمية.**
4. **استكمال تطوير الأداء المؤسسي والخدمات الحكومية وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والإنتاجية من خلال برنامج التحول الرقمي.**

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م وفق مجموعة من الأسس والافتراضات التي تمكن المالية العامة من التعامل مع:

- تذبذب أسعار النفط في ظل المتغيرات العالمية المتغيرات العالمية لا سيما الأحداث الجيوسياسية .
- توفير الاحتياجات المالية الضرورية لتنفيذ أهداف وبرامج الجهات الحكومية.

سيناريوهات وبدائل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م

تم إعداد عدة سيناريوهات لأسعار النفط تتراوح ما بين (50 إلى 70) دولار أمريكي للبرميل.

تم ترجيح سعر (60) دولارًا أمريكيًا للبرميل عند احتساب إيرادات النفط في ميزانية عام 2025م لعدة أسباب أهمها:

1. المحافظة على الحيز المالي من خلال تقليل التحديات المالية، واتباع نهج تحوطي يضمن تلبية الاحتياجات التمويلية.

2. اتباع المسار النزولي لنقطة التعادل المستهدفة للميزانية العامة للدولة والمحددة بنحو (65 دولارًا للبرميل).

3. عدم التوسع في الإنفاق العام ومواءمته قدر الإمكان مع الإيرادات المقدرة.

مليون ريال عُماني

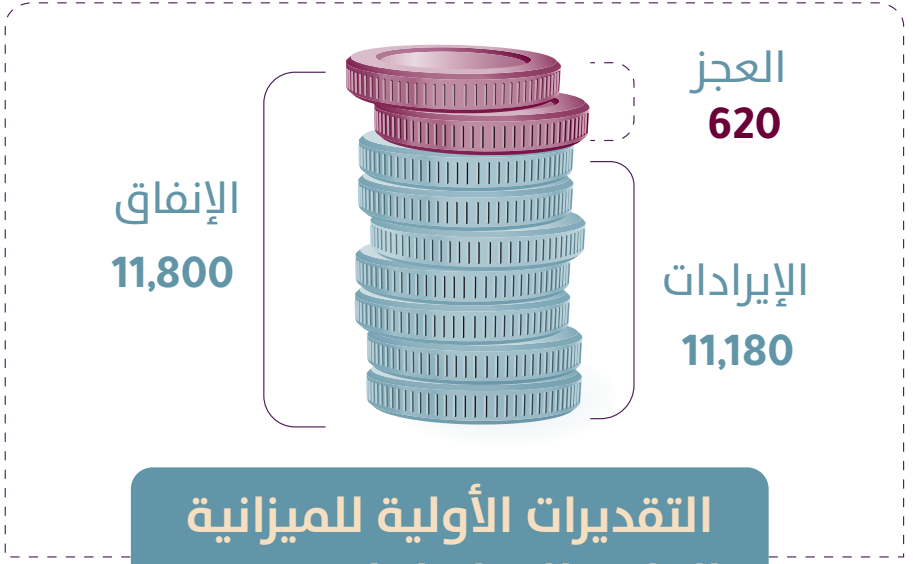

التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2025م

إجمالي الإيرادات العامة المعتمدة لعام 2025م حوالي (11,180) مليون ريال عُماني، مرتفعة بنسبة (1.5%).

	صافي إيرادات النفط	صافي إيرادات الغاز	الإيرادات غير النفطية
01 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	5,915	1,575	3,520
02 الميزانية المعتمدة لعام 2025م	5,830	1,777	3,573

أبرز بنود الإيـرادات العامـة

تبلغ إجمالي الإيـردات العامة لعـام 2025م

11,180

مليون ريال عماني

قُدّر إجمالي الإنفاق العام لعام 2025م بنحو (11,800) مليون ريال عُماني، مرتفعًا بنسبة (1.3%) مقارنة بالإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2024م.

أبرز بنود الإنفاق العام

يبلغ إجمالي الإنفاق العام لعـام 2025م

11,800

مليون ريال عماني

	مصروفات الدفاع والأمـن	مصروفات الوزارات المدنيـة	المصروفات الإنمائية للـوزارات المدنية	خدمـة الـدين العـام	المساهمات والنفقات الأخرى
01 الميزانية المعتمدة لعام 2024م	3,070	4,453	900	1,050	2,177
02 الميزانية المعتمدة لعام 2025م	3,070	4,570	900	915	2,355

الإنفاق الاجتماعي المقدر لعام 2025م:

(مليون ريال عُماني)

(42%) من إجمالي الإنفاق العام، موزعة على:

التعليم	الضمان والرعاية الاجتماعية	الإسكان	الصحة

بإجمالي
(5) مليار ريال عُماني

المصروفات الإنمائية

900 مليون ريال عُماني جملة مخصصات المصروفات الإنمائية، موزّعةً حسب التخصصات التشغيلية للقطاعات كالتالي:

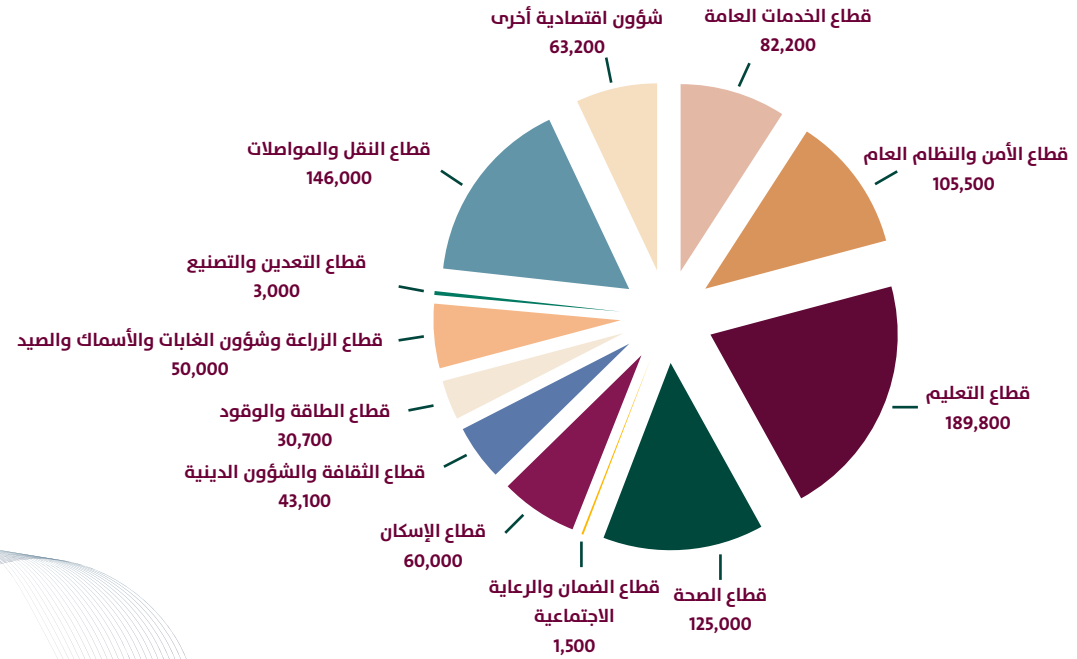

المصروفات الإنمائية

كما تم تخصيص مبلغ وقدره:

01 (44) مليون ريال عماني لتنفيذ برنامج تنمية المحافظات.

02 (50) مليون ريال عماني لدعم مبادرات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى المبالغ المحصلة من تحويل نسبة (1.2%) من قيمة فواتير مشتريات قطاع النفط والغاز والوحدات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني.

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع التعليم:

إستكمال إنشاء **20** مدرسة حكومية جديدة

طرح مناقصة **22** إنشاء مدرسة حكومية جديدة

ابتعاث أكثر من **56** ألف طالب ضمن برامج الابتعاث الداخلي والخارجي

استكمال ابتعاث **150** طالبًا في برنامج الابتعاث الخارجي **(رواد عُمان)** لمدة خمس سنوات

إحلال أكثر من **45** ألف جهاز تكييف في المدارس الحكومية

إنشاء مباني وقاعات إضافية بأفرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية (صور وعبري)

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2025م

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع الصحة

9 **استكمال** إنشـــاء مستشفيات حكومية (مستشفى السلطان قابوس بصـــلالة - مستشفى السويق - مستشفى سمائل - مستشفى خصب - مستشفى محـوت - مستشفى الفلاح - مستشفى النماء - مستشفى مدحاء الجديد - مستشفى وادي بني خالد)

بـــدء الخدمـــــــات الاستشـــــارية للمـركز الوطني لصحـة المـرأة

استكمـــال إنشـــــــاء المختبـــر المركزي للصحة العامة

بدء إنشاء المركز الوطني للصحة الافتراضيـــــة

شراء أجهزة المجســـات الإلكترونية لقياس معدلات السكر ومضخات الأنسولين

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع الثقافة والرياضة والشباب

استكمال مبنى
مجمع عُمان الثقافي

تأهيل الأندية
والمجمعات الرياضية

المشاركة في
فعالية أكسبو
أوساكا 2025م

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع الإسكان والتخطيط العمراني

استكمال المرحلة الأولى من مدينة السلطان هيثم

استكمال بناء الوحدات السكنية في المناطق المتأثرة بالأنواء المناخية

مساعدات سكنية لعدد (1,200) حالة مستحقة

دعم القروض السكنية من بنك الإسكان العماني

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع الطرق

توسعة طريق
مسقط السريع

استكمال تنفيـــــذ
طريق خصب - دبا - ليما

استكمال طريـــق
الشرقية السريـع

استكمال ازدواجيـــة
طريق الأنصب - الجفنين

تعزيز شبكات الطرق
الداخلية بالمحافظات

استكمال ازدواجيـــة
طريق أدم - ثمريـــت

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

إنشاء سد وادي الزهيمي، وسد وادي الخوض، وسد وادي الأنصـــب

تطوير مينـــاء الصيد بولاية دبا

البدء في إنشاء ميناء محوت

استكمال إنشاء سد وادي عدي، وسـد وادي سال

البدء في إنشاء ميناء مصيرة

المشاريع الإنمائية لميزانية 2025م:

قطاع السياحة:

استكمال إنشاء حديقة النباتات العُمانيـــــة

تطوير موقع هوية نجـــم

تطـــوير الواجهـــة البحرية بنيابة الأشخرة

الإنفاق الاجتماعي المقدر لعام 2025م:

قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية

1.4

مليار ريال عماني

إجمالي المخصصات المالية للقطاع

استمرار صرف منافع الحماية الاجتماعية

استكمال برامج التأمين الاجتماعي

المساهمات والنفقات الأخرى :

577 دعم منظومة الحماية الاجتماعية	520 دعم قطاع الكهرباء	440 مخصص سداد الديون	73 دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية
240 مشاريع ذات أثر تنموي	194 دعم قطاع المياه والصرف الصحي	35 دعم المنتجات النفطية	15 دعم السلع الغذائية

الإنفاق الاستثماري لعام 2025م:

مليار ريال عُماني

4.44

1.8	1.5	1.14
جهاز الاستثمار العُماني، والشركات التابعة له	شركة تنمية طاقة عُمان	الميزانية الإنمائية ومخصصات بند مشاريع ذات أثر تنموي

وسائل تمويل العجز المقدر لميزانية 2025م:

تمويل العجز المقدر لميزانية 2025م

220 مليون ريال عماني
صافي الاقتراض المحلي والخارجي

400 مليون ريال عماني
السحب من الاحتياطات

لن تلجأ سلطنة عُمان إلى الاقتراض والسحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدر في ميزانية 2025م في حال ارتفعت الإيرادات العامة للدولة عن الإيرادات المعتمدة، والمقدرة على مبدأ التحوط. ويمكن أن تلجأ للاقتراض لسداد القروض المالية الحكومية الحالية ذات كلفة تمويلية عالية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى.

المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

04

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

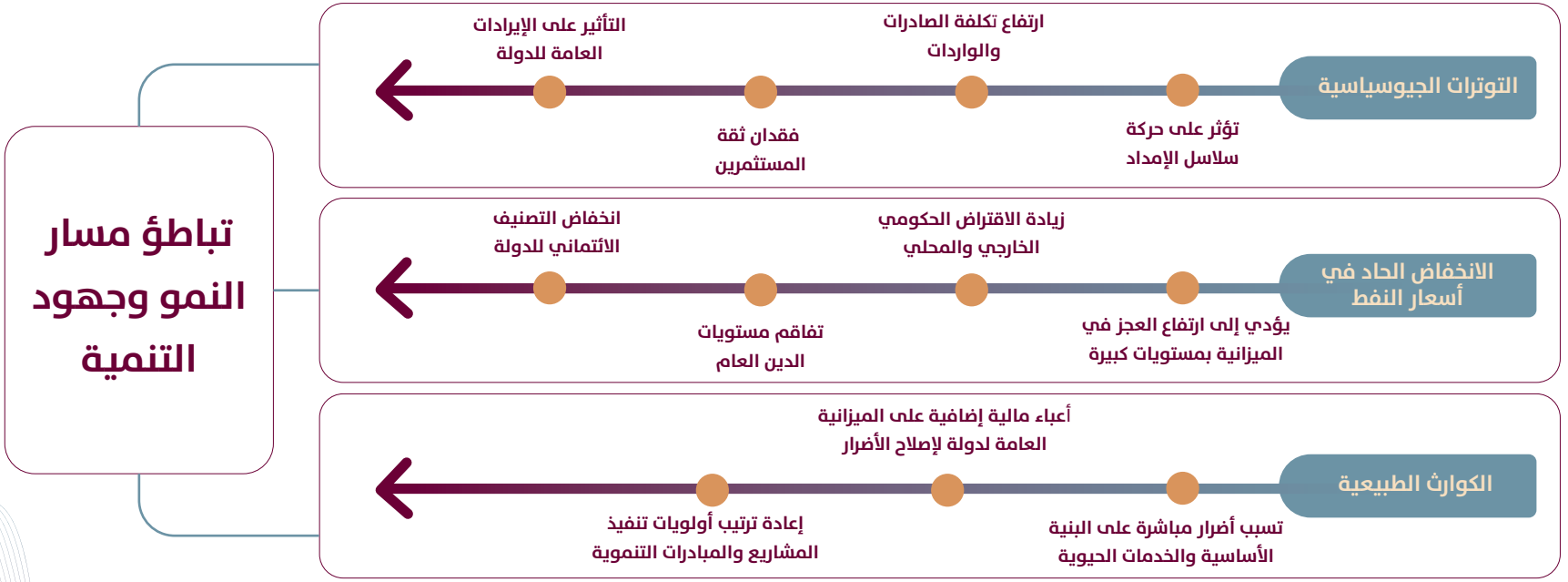

فيديو ملخص | أبرز المشاريع الإنمائية لعام 2025م

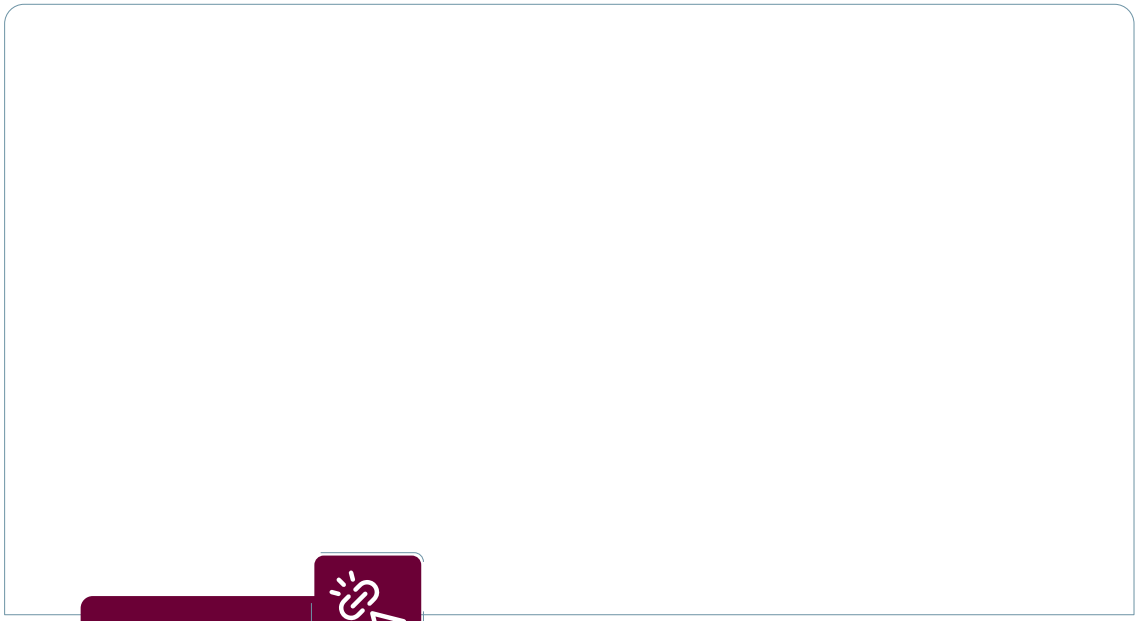

مشاريع وأنظمة تحسين الأداء المالي

05

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

أحد المشاريع التي تبنتها وزارة المالية:

تسعيرة PRICING

- يهدف إلى مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بصفة دورية وفق دليل تسعير الخدمات الحكومية.
- صُمم ليراعي الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية عند وضع الرسوم.
- يسعى إلى تقليل عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، مما يؤدي إلى تقليل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات.

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الأولى

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
908	557

شملت 4 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الثانية

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
739	288

شملت 5 جهات حكومية

نتائج دراسة الرسوم في المرحلة الثالثة

إجمالي الرسوم التي تمت دراستها	إجمالي عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة
1,539	414

شملت 6 جهات حكومية

مشروع النظام المالي الموحد (مالية)

نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان:

مالية MALIYAH

- يُستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة، وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة.
- يُساعد على تطوير إدارة المالية العامة للدولة؛ للوصول إلى الاستخدام الفعّال والأمثل للموارد المالية، تماشيًا مع رؤية عُمان 2040.

المرحلة الحالية	اختبار القبول التشغيلي.
المرحلة القادمة	التشغيل التجريبي لنظام (مالية).

حساب الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية:

- يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية، إذ يتم من خلاله جمع أرصدة الحسابات البنكية لإظهار صافي حركة الإيرادات والمصروفات.
- يهدف إلى تحسين عملية الرقابة المالية، وضبط إدارة خزينة الدولة، وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية.

المرحلة الحالية	الانتهاء من حصر (95%) من الحسابات البنكية الحكومية لدى البنوك التجارية والإسلامية.
المرحلة القادمة	تطبيق المرحلة التجريبية الرابعة.

السجل الوطني للأصول الحكومية (أصول)

نظام مركزي متكامل يعمل على:

- حصر الأصول الحكومية وإعداد إستراتيجية لضمان مركزية إدارتها، ورفع كفاءتها.
- تعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدام الأصول الحكومية واستثمارها بالشكل الأمثل؛ مما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.

المرحلة الحالية

استكمال المرحلة الثالثة من أعمال حصر الأصول، وبلغ إجمالي الأصول المسجلة في السجل نحو (440) ألف أصل.

المرحلة القادمة

تعميم المشروع على جميع الجهات الحكومية.

تطبيق مالية للأجهزة الذكية

تطبيق للأجهزة الذكية:

- يتيح خدمات المستفيدين التي تقدمها وزارة المالية للأفراد والشركات.
- يمكّن المستخدمين من:

- تتبع حالة سندات الصرف ومعرفة موقف السند.
- الحصول على التقارير المالية.
- تتبع حالة الطلبات.
- إجراء عمليات تحديث البيانات.

المرحلة الحالية	تم إطلاق التطبيق.
المرحلة القادمة	تطوير التطبيق وإضافة مميزات إضافية.

المرسوم السلطاني رقم (2024\59) بشأن إصدار نظام توقيع العقود والالتزامات المالية للدولة

مرسوم سلطاني يُعنى بتوقيع العقود والالتزامات المالية للدولة، ووفقًا لأحكام القانون يتم توقع العقود والالتزامات على النحو الآتي:

الرقم	نوع العقد	المسؤول		
1	عقود تنفيذ مقاولات الأعمال بما فيها الخدمات الاستشارية أو غيرها من الخدمات	رئيس الجهة المعنية		
2	العقود والالتزامات المتعلقة بتوريد بضائع أو بشراء أو استئجار عقار	قيمتها تقل عن (1) مليون ريال عُماني يوقعها المدير العام المختص في الجهة المعنية، أو من يتم تفويضه من المديرين العامين الآخرين أو من في حكمهم أو مديري الدوائر	قيمتها (1) مليون ريال عُماني، وتقل عن (3) مليون ريال عُماني، يوقعها الوكيل أو الأمين العام أو المدير العام المختص في الجهة المعنية	قيمتها (3) مليون ريال عُمانـي فأكثـر يوقعها رئيس الجهة المعنية
3	العقود والالتزامات المتعلقة بإصدار السندات، أو الالتزام بالضمان، أو بأي استثمار مرتبط بالتنمية الاقتصادية للدولة باستثناء	الوزير أو من يفوضه		
4	العقود والالتزامات المتعلقة بالاقتراض والاستثمار والتي يترتب عليها أعباء مالية على الدولة وتبلغ قيمتها (5) مليون ريال عُماني فأكثر	يجب عرضها على وزارة العدل والشؤون القانونية؛ لمراجعتها قبل التوقيع عليها		

إطار التمويل السيادي المستدام

أداة أساسية أصدرتها وزارة المالية:

تعمل على تمكين سلطنة عُمان من إصدار أدوات الدين للتمويل المستدام، بهدف المساهمة في تحقيق الإستراتيجيات الوطنية للاستدامة (الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية وغيرها).

المرحلة الحالية	تم إصدار إطار التمويل السيادي المستدام في عام 2024م.
المرحلة القادمة	التعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالمشاريع المستدامة المتوافقة مع المعايير الدولية؛ من أجل طرح الإصدار الأول من السندات أو الصكوك في عام 2025م.

تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

تعمل **وزارة المالية** على مراجعة القانون المالي ولائحته التنفيذية بما يتواكب مع أنظمة ومشاريع تطوير الإجراءات المالية، ومن بينها:

- دليل الحسابات المحدث
- ميزانية البرامج والأداء
- حساب الخزينة الموحد
- إضافة ممارسات نظام الاستحقاق المحاسبي
- غيرها من الإجراءات والنظم المالية

المرحلة الحالية

العمل على استكمال إجراءات الدورة التشريعية للقانون.

المرحلة القادمة

إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.

تعـزيـز الشفـافيـــة والمعرفــة المـاليـــة والمشاركة المجتمعية

06

في إطار سعي وزارة المالية في تعزيز الشفافية والمعرفة المالية تصدر الوزارة مجموعة من الإصدارات، من بينها:

نشرة الأداء المالي الشهرية

https://www.mof.gov.om/ar/FinancialPerformanceBulletin

الميزانية العامة للدولة ودليل الأداء المالي ودليل المواطن للسنوات الماضية

https://www.mof.gov.om/ar/YearlyBudget

موقع الوزارة الإلكتروني

موقع وزارة المالية

مالية maliyah

يهدف حساب مالية للترويج عن إنجازات ومبادرات ومشاريع وزارة المالية، وتبسيط المفاهيم والمصطلحات المالية، ويحكي قصة وزارة المالية والأعمال التي تقوم بتنفيذها.

سمات الحساب:

- محتوى موجه للجمهور العام يعبر عن هوية الوزارة وأهدافها ومشاريعها، بلغة اجتماعية لنشر المعرفة والمعلومات المالية أكثر من الطابع الإخباري كما في الحساب الرسمي للوزارة.
- يمكن من خلال الحساب التجاوب مع أسئلة واستفسارات الجمهور عبر أدوات ووسائل مختلفة.
- يعكس الحساب تفاعل وزارة المالية في فضاء الإعلام الرقمي؛ وذلك من خلال نشر الإنجازات والمبادرات والمشاريع بطابع فني إبداعي يسمح للمتلقي بالتفاعل معه.

وزارة المالية
Ministry of Finance